١,٥٠ تريليون ريال قيمة صادرات بلادنا السلعية في ٢٠١٠م

كتب/ عبدالله الخولاني

توقع تقرير رسمي ارتفاع قيمة الصادرات السلعية لبلادنا خلال العام القادم ٢٠١٠م إلى تريليون و٥٠مليارريال مقارنة مع ٨٧٨مليار اً و٦٤مليون ريال في ٢٠٠٩م وبزيادة قدرها ١٧٢مليار ريال .وأشار التقرير إلى أن الحكومة اتخذت العديد من السياسات الهادفة لمعالجة الاختلالات الاقتصادية القائمة في المدى المتوسط (٢٠٠٩-٢٠١٠م)والمتمثلة في تنمية الاحتياطيات النفطية من خلال إدخال بعض القطاعات الاستكشافية الجديدة والبحث عن تقنيات جديدة تساعد على تطوير الحقول المنتجة بما من شأنه زيادة عائدات النفط والاستغلال الأمثل لكمية الإنتاج والاحتياطي المتاح والمحتمل وزيادة الصادرات النفطية لتعظيم عائداتها لمواجهة تحديات التنمية الاقتصادية كما عملت على استكمال التجهيزات اللازمة لاستغلال مادة الغاز الطبيعي من خلال مشروع الغاز المسال والعمل على توسيع رقعة الاستكشافات النفطية والغازية .مؤكدا انه تم إعداد استراتيجية لتفعيل وتنشيط القطاعات الاقتصادية الواعدة غير النفطية التي تشكل البديل المتاح لتقليل الاعتماد على النفط كمصدر وحيد للدخل القومي وبخاصة قطاع الأسماك والأحياء البحرية ومنتجاتها، حيث تمتلك الجمهورية اليمنية شواطئ طويلة جداً تصل إلى ٢,٥٠٠كم على البحرين الأحمر والعربي وخليج عدن والمحيط الهندي تجود بأكثر من ٤٥٠ نوعاً من الأسماك والأحياء البحرية يستغل منها (٦٠ نوعاً)فقط كما يقدر الاحتياطي السمكي السنوي بـ(٩٠٠)مليون طن يتيح كمية إنتاج سنوي تبلغ ما بين ٥٠٠-٩٠٠ ألف طن ما ينتج منها لايتعدى٢٦٠الف طن سنويا وما يصدر منها لا يتجاوز ٣٠٪ والباقي لتغطية الاحتياجات المحلية من الأسماك حيث يشكل الاصطياد السمكي التقليدي ٩٢٪

والباقي يذهب للاصطياد التجاري ، لافتا إلى أن الحكومة عملت على تفعيل وتنشيط القطاع الزراعي وبخاصة الفواكه والخضروات الطازجة والحاصلات الزراعية النقدية مثل البن والعسل الطبيعي والقطن والصناعات الغذائية والصناعة التعدينية التي تعتمد على المواد الأولية المحلية لزيادة القيمة المضافة وزيادة وتوسع الصادرات اليمنية إلى الأسواق العربية والدولية لزيادة مساهمتها في النمو الاقتصادي والتشغيل والتوظيف بالإضافة إلى تفعيل السياسات الضريبية لزيادة الإيرادات غير النفطية وبخاصة تنفيذ قانون الضريبة العامة للمبيعات ورفع نسبة الضريبة إلى ١٠٪ وإلغاء الإعفاءات الضريبية وتطبيق الضريبة على شريحة واسعة وبصورة عادلة.

٥٤٥ مليون ريال إيرادات الهيئة العامة للتأمينات بالبيضاء

■ البيضاء/سبأ

بلغ إجمالي إيرادات فرع الهيئة العامة للتأمينات والمعاشات بمحافظة البيضاء ٥٤٥ مليوناً و٤٩٩ الف ريال من خلال الفترة يناير-اكتوبر ٢٠١٠م.

وأوضح مدير عام الهيئة العامة للتأمينات بالمحافظة جابر علي المحفدي لوكالة الأنباء اليمنية /سبأ/ أن الإيرادات تعد اشتراكات تأمينية ورصيد للمؤمن عليهم من موظفي الدولة.

وبين المحفدي أن هذه المبالغ المالية تخدم شريحة الموظفين في حالات الشيخوخة والعجز والوفاة والاصابات أثناء العمل والتقاعد.

وأشار إلى أن فرع الهيئة قام خلال الفترة نفسها بربط حالات أحياء جديدة محالة للتقاعد بعدد ١١حالة وصرف لورثة جدد لعدد ١٤ حالة وإعادة تسوية وصرف فوارق لعدد ٥٥ حالة.

واستلام حالات منقولة من عدد من المحافظات إلى البيضاء بلغت ٧٧ حالة ونقل لعدد خمس حالات إلى محافظات أخرى.

ولفت المحفدي إلى أن إنشاء الهيئة بالمحافظة جاء ملبيا لايصال الخدمة التأمينية للمؤمن عليهم والمستحقين من بعدهم والإسهام في توعية وإرشاد المنتفعين.

النفط عند ٨١ دولارا للبرميل

لندن/سبا

● اعلنت منظمة البلدان المصدرة للنفط اوبك أمس الجمعة عن تراجع سعر سلة خاماتها القياسية إلى٨١,٠٩ دولار للبرميل أمس الأول من٨١,٩٠ دولار يوم الاربعاء.

وتضم سلة اوبك ١٢ نوعا من النفط الخام وهي الخامات مزيج صحارى الجزائري وجيراسول الانجولي والايراني الثقيل والبصرة الخفيف العراقي وخام التصدير الكويتي والسدر الليبي وبوني الخفيف النيجيري.

كما تضم الخام البحري القطري والعربي الخفيف السعودي ومربان الاماراتي وميري الفنزويلي واورينت من الاكوادور.

دراسة تدعو إلى ردم الفجوة القائمة بين مخرجات التعليم واحتياجات التنمية وسوق العمل

كتب/محمد راجح

□ دعت دراسة حديثة إلى ضرورة دعم الفجوة القائمة بين مخرجات التعليم واحتياجات التنمية وسوق العمل على المستويات الوطنية والإقليمية والدولية.

وأكدت الدراسة أن سوق العمل اليمني يشهد تحديات بنيوية وتنظيمية وإدارية متعددة وتحتاج إلى تدخلات قوية ومتكاملة مدعمة بإرادة إيجابية قوية في مجال تنمية الموارد البشرية والعمل على قراءة الوضع الراهن وتشخيصه بعناية فائقة تمكن من رسم السياسات المناسبة ووضع التوجهات في ضوء التحديات القائمة بما يساعد على ردم هذه الفجوة القائمة بين مخرجات التعليم واحتياجات التنمية وسوق العمل.

وبحسب الدراسة، التي أعدها الدكتور مطهر العباسي، فإن العملية التعليمية تسير باتجاه اخر ضد اتجاه التطورات والاحتياجات في سوق العمل بسبب غياب قواعد البيانات لاحتياجات سوق العمل وربطه بمؤسسات التعليم لإعداد وتأهيل الكوادر البشرية، والذي أدى – إلى جانب التطورات السلبية لسير العملية التعليمية – إلى اختلال المخرجات التعليمية وعدم مواءمتها مع طبيعة الاحتياجات المتولدة في السوق.

وتشير الدراسة إلى أن هذه الاختلالات تؤدي إلى تراكم أعداد الخريجين المضافين إلى قوائم البطالة من حَمَلَة المؤهلات المختلفة، بالإضافة إلى غياب الروابط والانسجام مع التوجهات الاقتصادية والاجتماعية لخطط وبرامج التنمية.

وتؤكد الدراسة ضعف استجابة مؤسسات التعليم والتدريب للتطورات العملية والتكنولوجية التي يحتاجها سوق العمل، خاصةً المرتبطة باستخدام الأدوات والمعدات المختلفة، بالإضافة إلى تدني استيعاب اللغة الإنجليزية واستخدام الحاسوب في مناهج المراحل التعليمية المختلفة، والذي أدى إلى انفصام التوافق بين المخرجات التعليمية واحتياجات قطاعات الإنتاج.

مجلس الشيوخ يؤيد تعيين جاكوب ليو مسؤولا عن الميزانية

واشنطن/سبأ

● اكد مجلس الشيوخ الامريكي الليلة الماضية تعيين جاكوب ليو مسؤولا عن الميزانية بالبيت الابيض بعد أن تخلى سيناتور ديمقراطي عن اعتراضه على تعيينه.

ويعيد القرار ليو إلى البيت الابيض مديرا لمكتب الإدارة والميزانية وهو منصب تولاه في الفترة من ١٩٩٨ إلى ٢٠٠١م ويشغل ليو حاليا منصب نائب وزيرة الخارجية لشؤون الإدارة والموارد. وساعد ليو عندما تولى مسؤولية الميزانية في عهد الرئيس بيل كلينتون في إعادة الولايات المتحدة لتحقيق فوائض، والان يتعين عليه الا أن يواجه عجزا قياسيا.

وقال الرئيس باراك اوباما أن ليو يأتي بخبرة وحكمة لا مثيل لهما إلى منصب مهم في وقت حرج في تاريخ الولايات المتحدة.

وتابع الرئيس في بيان بعد سنوات من عدم الاحساس بالمسؤولية في واشنطن نحتاج لاتخاذ القرارات الصعبة لإعادة بلادنا على مسار القوة المالية المستدامة وإرساء أسس خلق فرص عمل وتدعيم النمو الاقتصادي على المدى الطويل.

ويبلغ عجز الميزانية الامريكية حاليا ١٠٣ تريليون دولار والدين القومي أكثر من ١٣٠٦ تريليون وهما اعلى مستويات في عقود

دراسة تدعو الحكومة لتبني استراتيجيات فعالة لتطوير وتنمية القطاع الزراعي

دعت دراسة اقتصادية حديثة الحكومة إلى ضرورة العمل بوتيرة عالية الأداء وتنفيذ سياسات فاعلة لتطوير القطاع الزراعي ، خاصة في ظل التحديات الكبيرة والعديدة التي تواجه الزراعة في بلادنا جراء انفتاح الأسواق وأزمات الغذاء العالمية وتغير المناخ وغيرها ، وذلك من خلال تنفيذ العديد من المعالجات السريعة والضرورية والعمل على تلمس مشكلات القطاع الزراعي الإنتاجية والتسويقية وإيجاد الحلول المناسبة لها، ومن ثم تحديد وتوزيع الأدوار بين أطراف العملية التنموية على المستوى التنفيذي والخدمي، والعمل على رفع كفاءة المشاريع الزراعية، وتفعيل دور الإرشاد الزراعي، وتشجيع القطاع الخاص على التوسع في الاستثمار في المجالات الزراعية المختلفة..

كتب/ منصور شايع

وشددت الدراسة التي أعدها الدكتور / منصور حسن الضبيبي أستاذ الزراعة بجامعة صنعاء على أهمية إعادة النظر في السياسة الزراعية الحالية والتخطيط العلمي السليم لمواجهة التحديات التي تواجه القطاع الزراعي اليمني ومعالجتها بموضوعية. على سبيل المثال قبل البدء في تنفيذ خطط التوسع في زراعة الحبوب لا بد من التحقق من توفر الجدوى الاقتصادية لمثل هذه الخطط لضمان الاستمرارية والنمو في مجال زراعة الحبوب مع ضرورة التركيز على المحاصيل التي تتوفر فيها ميزات نسبية في الكم والنوع وبما يعزز قدرتنا على المنافسة وتحقيق أسعار مجدية لمنتجاتنا الزراعية وبالتالي خلق المناخ المناسب لتوسع الاستثمارات في هذا القطاع.

مشيدا بتوجيهات القيادة السياسية ممثلة بفخامة الأخ/ علي عبد الله صالح رئيس الجمهورية بشأن التوسع في زراعة القمح ومحاصيل الحبوب وغيرها والتي تؤكد على مدى الوعي والإدراك لأهمية تدخل الإرادة السياسية في رفع معدلات الإنتاج وتحقيق ما نطمح إليه على مستوى الأمن الغذائي الوطني،وطالبت الدراسة بإيجاد آلية ناجحة وفعالة للتنسيق بين الجهات المعنية وإعادة النظر في السياسات الزراعية بما يتوافق مع الواقع والمتغيرات الدولية في أسعار الغذاء وانفتاح السوق والتغيرات المناخية، كون كل ذلك يمس بشكل مباشر أمننا الغذائي، ويضعنا أمام حزمة من المشكلات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية الخطيرة.

وتطرق الدكتور/الضبيبي في دراسته إلى التحديات والصعوبات العديدة التي تعترض التنمية الزراعية في اليمن والتي من أبرزها شحة الموارد الزراعية.. مشيرا إلى أن اليمن يواجه في هذا الجانب واحدة من أعقد مشكلات التنمية الا وهي مشكلة شحة الموارد المائية واستنزاف المياه الجوفية إذ تشير الدراسات إلى وجود عجز مائي سنوي يزيد عن مليار متر مكعب. مما يجعل اليمن من بين أفقر عشر بلدان في العالم في المياه. أضف إلى ذلك ما تتعرض له الأراضي الزراعية من تدهور وانحسار، والتأثيرات السلبية الملحوظة للتغيرات المناخية على الزراعة اليمنية. إضافة إلى تفتت الملكيات الزراعية إذ أن تعاقب الأجيال والزيادة السكانية الكبيرة وحتمية توارث الممتلكات ومنها الأرض الزراعية.. أدى ذلك بالنتيجة إلى تفتت الحيازات الزراعية في كل مناطق اليمن الزراعية، وبالتالي فقدت تلك المساحات الصغيرة جدواها الاقتصادية مما أدى إلى إهمال زراعتها.. وتشير الإحصاءات إلى أن متوسط الحيازة الواحدة لا يزيد عن هكتار، الأمر الذي يعيق استخدام التكنولوجيا الحديثة في تلك الحيازات، ونجم عن ذلك تفاقم مشكلة هجرة السكان من الريف إلى المدينة وما يصاحبها من مشكلات اجتماعية واقتصادية.

وبحسب الدراسة فإن التنمية الزراعية المستديمة تعد مطلبا أساسيا لتحقيق الأمن الغذائي لليمن، وإن تحقيق هذا المطلب يحتم تضافر الجهود على كل المستويات لخلق مناخ محفز للاستثمار الزراعي، والتمكن من الاستحواذ على التكنولوجيا الزراعية ورفع مستوى التعليم الزراعي كما ونوعا وتفعيل دور الإرشاد والتحكم في العوامل المحددة للتبادل التجاري وما ينجم عنه من تنمية للصادرات الزراعية.

وأكدت الدراسة على ضرورة تبني استراتيجيات فعالة لتجاوز كل تحديات التنمية . منوهة بأن المشكلة الأكبر تكمن في زراعة القات التي تشهد توسعا كبيرا يترافق مع انخفاض إنتاجنا من الحبوب وتدني معدلات الإنتاج الزراعي بشكل عام وأتساع الفجوة الغذائية المخيفة التي تهدد أمننا الغذائي، فضلا عن تدهور أوضاع المزارعين وزيادة معدلات الفقر وتفاقم المشكلات الاقتصادية والمجتمعية والبيئية بدرجة تجعل القات من أخطر الأعداء للعملية التنموية في بلادنا..

انتعاش تجارة الجلود في عيد الأضحى

استطلاع /عبدالله الخولاني

ما أن ينتهي اليمنيون من نحر الأضحية في العيد سواء في المنزل أو عند أحد الجزارين، حتى تظهر فئة من التجار كل همهم هو جمع جلود الأضاحي لإرسالها للمدابغ التي تنتعش في هذا الوقت من العام وتنعش هذه العملية الموسمية صناعة الجلود في اليمن ، خاصة إذا افترضنا أن عدد الأضاحي خلال موسم العيد يصل إلى نحو مليون ونصف المليون أضحية ما بين خراف وأبقار وجمال مقارنة بعدد سكان اليمن البالغ ٢٢مليون نسمة ، وهي تشكل نسبة كبيرة من إنتاج اليمن من الجلود.

ورغم أن الجلود يتم في الغالب جمعها من خلال تجار مرتبطين بالمجازر والمسالخ فإن هذه الطريقة تختلف في موسم عيد الأضحى، حيث يمارس أغلب اليمنيين ذبح الأضاحي في المنازل، مما يعطي الفرصة لانتعاش ظهور تجار موسميين لجمع جلود الأضاحي.

فرصة

محمد النوم (٣٥ عامًا) وهو أحد جامعي جلود الأضاحي في صنعاء يقول: عيد الأضحى هو الفرصة التي نعمل فيها بهذه المهنة، حيث يتم الاتفاق مع عدد من الجزارين على توريد جلود الأضاحي التي يذبحونها أو مرافقتهم عند ذبح كل أضحية.

ويضيف قائلاً: إنه غالبًا ما نمشي خلف الجزار، وكلما انتهى من ذبح الأضحية نحصل منه على جلدها ، خاصة أن بعض البسطاء في الريف يفضلون منح الجلد، وبعض أحشاء الأضحية للجزار بدلاً من الأجر المادي، ثم يقوم بدوره ببيعها لنا.

ووفقًا للتاجر النوم فجلد الضأن هو الأغلى سعرًا، حيث يصل ثمنه إلى حوالي ١٠٠٠ ريال عند شرائه من الجزار، ويتم وضعه بالملح قبل بيعه للتاجر الرئيسي بحوالي ١٥٠٠و١٨٠٠ريال حسب التفاوض، وتباع بعد ذلك هذه الجلود للمدابغ التي تقوم بتحويلها إلى جلود عادية تستخدم في صناعات جلدية عديدة أو الى تجار يقومون بتصديرها . ويتضاعف متوسط ربح هذه التجارة إذا كان جامع الجلود يعمل لحسابه، بينما ينخفض إلى النصف إذا كان يعمل لصالح تاجر رئيسي.

أما أحمد الجمالي فرغم أنه يعمل في أحد محلات بيع الملابس الجاهزة ، إلا انه يجد في عيد الأضحى فرصة لكسب مبلغ وصل في العام الماضي إلى ١٥٠ ألف ريال.

موسم

ويقول خبراء الاقتصاد الزراعي أن موسم عيد الأضحى يمثل انتعاشاً لصناعة الجلود سواء للتصنيع المحلي أو للتصدير الخارجي. مؤكدين أن صناعة الجلود من الصناعات كثيفة العمالة، حيث تقوم أساسًا على العنصر البشري وتتفرع منها مهن عديدة، مما يضعها في مقدمة القطاعات الهامة في اليمن التي يلزم تطويرها وفتح آفاق جديدة للعاملين بها.

تجمع شركات الجلود من "المسالخ" في مختلف مناطق ومحافظات الجمهورية ، ما تحتاجه من مواد، وبأسعار زهيدة، تصل لنحو ٣٠٠ ريال، لقطعة جلد "الخروف البلدي "، و٥٠٠ ريال لجلد "التيس"، فيما يرتفع سعر جلد البقر ليصل لنحو ١٠٠٠ريال.

رواج

العاملون في جمع الجلود، يؤكدون رواج تجارتهم، وأنهم على استعداد لشراء أية كمية ممكن توفرها، خصوصا إذا كان الجلد سليما.ورغم امتلاك اليمن لثروة حيوانية هائلة إلا أن كمية الجلود المستفاد منها في التصنيع داخل اليمن نسبة ضعيفة جدا ، فيما يصدر الأغلب إلى الصين، والهند، وباكستان، بعد تجهيزها لعملية التصدير.

صناعة وطنية

اقتصاديا يشدد خبراء الاقتصاد على أهمية قيام صناعة وطنية كبيرة تعتمد على الجلود المحلية بدلاً من إهدار هذه الثروة وتصديرها للخارج بثمن بخس لتتم إعادة تصديرها مرة أخرى لليمن من خلال مصنوعات جلدية كان يمكن توفيرها محليا

دراسة اقتصادية تدعو لتشجيع البنوك على دعم القطاعات الواعدة والصادرات

كتب/عبدالله محمد

شددت دراسة حديثة على أهمية تشجيع البنوك التجارية والمصارف الإسلامية على المساهمة والمشاركة في إنشاء مؤسسات تمويلية وصناديق متخصصة للتنمية الصناعية والزراعية والسمكية وصندوق دعم الصادرات اليمنية، وكذلك المساهمة في تلك البرامج الائتمانية والتمويلية المتخصصة في منح القروض الصغيرة والأصغر لمشروعات الشباب وللأسر المنتجة والمرأة والفقراء وللأنشطة الريفية وللصناعات والحرف اليدوية والتقليدية و المشروعات متوسطة الأجل، مثل المساهمة في دعم أنشطة بنك الأمل، أو إنشاء وحدات للإقراض الصغير والأصغر في هذه البنوك والمصارف التجارية.

ودعت الدراسة التي أعدها الدكتور طه الفسيل إلى تحسين ورفع مستوى المعيشة للأفراد من خلال تحسين الخدمات الصحية والتعليمية ورفع مستوى نصيب الفرد من الدخل القومي وتعزيز المؤشرات الاجتماعية ودعم ترتيبات شبكة الأمان الاجتماعي وإتباع استراتيجية تسمح بحدوث زيادة في الاستهلاك الحقيقي الخاص واستخدام الموازنة العامة في ظل سياسات تكاملية وشاملة وفي إطار نظام اقتصادي ينظم ويحكم عملية توزيع الموارد الاقتصادية والمالية وتتصف بدرجة معقولة من الاستقرار الاقتصادي من ناحية ويحدد أهدافاً اقتصادية وبعيدة المدى من ناحية أخرى لتحقيق أهداف كلية ودراسة مدى إمكانية الاستفادة من احتياطيات النقد الأجنبي وتحسين إدارتها بصورة مثلى في ظل ظروف الأزمة المالية العالمية الراهنة وتطوير آليات إصدار أذون الخزانة لتتحول إلى سندات الدين العام أو الصكوك الإسلامية ليتم تداولها في الجهاز المصرفي، إلى جانب العمل على تطوير السوق الثانوية للسندات في ما بين البنوك .

الحوكمة

وطالب بتطبيق مبادئ الحوكمة و الحكم الجيد في مؤسسات القطاع العام و القطاع الحكومي وربط ذلك بمؤشرات اقتصادية وربحية، وصياغة دور تنموي يحفز النمو الاقتصادي وربط بقاء الإدارة بمستوى تحقيق معايير الأداء في تحقيق الأهداف الاقتصادية ومواصلة تنفيذ استراتيجية إصلاح إدارة المالية العامة وتطوير أدواتها وتفويض صلاحية تنفيذ الموازنات للجهات بحسب موازناتها بما يكفل إنهاء وضع المشاريع المتعثرة وتبسيط الإجراءات وتفعيل الدور الرقابي للبنك المركزي ورفع فاعلية الجهاز المصرفي في تنمية الوساطة المالية وتحديث استخداماتها المصرفية وزيادة تمويل المشاريع الاستثمارية ودعم التمويل للمنشآت الصغيرة و المتوسطة بالإضافة إلى توفير الظروف والمتطلبات المواتية لإنشاء سوق الأوراق المالية ودراسة الخيارات المختلفة لتوجيه موارد مؤسسات وهيئات التأمينات الاجتماعية وصناديق التقاعد وشركات التأمين وأموال الأوقاف نحو توظيف مواردها لخدمة عملية التنمية.